الفصل الثامن

إنسانية التربية وسلطة الثقافة في عصر العولمة

- تمهيد.
- إنسانية التربية.
- سلطة الثقافة.
- التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة.. كيف؟

تمهيد:

حقيقة، لقد أنفلت زمام الزمان، ولعل ذلك ما دعا (**غوت**) أن يقول: "أننا نعيش فى أوقات الثورة المضادة، إذ يطرح الرجعيون وغير الأكفاء والمحتالون من كل نوع وجنس أنفسهم كنماذج للثقافة المعاصرة".

وعلى الرغم من أن تحذير (**غوت**) لنا جاء شديد اللهجة، فإنه يدق لنا أجراس الخطر بالنسبة لمن يدعون الثقافة فى عصر تداخلت فيه الأمور، بحيث يستطيع كل فرد أن يزعم، وأن يدعى ما يشاء.

ومن زاوية أخرى، يلفت (**غوت**) انتباهنا بطريقة غير مباشرة إلى أهمية تحرى الدقة فى إختيار وإختبار الجوانب المختلفة المسهمة فى الإعداد الثقافى للإنسان، وإلا أنفلت الأمر من بين أيدينا، فنرى هذا الإنسان تقولب فى فكر نمطى شأنه شأن المدعين عندما يمارسون عملهم الوظيفى الروتينى.

والسؤال : **لماذا الاهتمام بثقافة الإنسان؟**

يرد (**غوت**) على السؤال السابق بأسلوب سهل وبسيط، فيقول:

"إن الثقافة هى الحياة، ومادامت الحياة مستمرة، فالثقافة مستمرة. ومادامت الحياة متطورة، فالثقافة متطورة"(١).

تأسيسًا على ما تقدم، يصبح تثقيف الإنسان أمرًا مهمًا، وله دلالاته الخاصة فى معرفة أصول وقواعد وممارسة لعبة الحياة، التى تتطلب أن يسيطر الإنسان -لا أن يعرف فقط- على الجوانب المتعددة لمنظومة الثقافة، ليعبر -بسهولة- عن وجهة نظره فى القضايا المتعددة والمتشابكة التى يموج بها العالم حاليًا، وذلك بالنسبة لأى مجال أو ميدان.

وبعامة، ينبع الإهتمام بالإعداد الثقافى للإنسان من منطلق أن الأسئلة التى تتركز الآن حول معانى لفظة ثقافة هى أسئلة أثارتها مباشرة التغيرات التاريخية الكبرى التى واكبت -كل بطريقتها الخاصة- التغيرات فى ألفاظ: صناعة، وديمقراطية، وطبقة، وفن. والتطور الذى طرأ فى لفظة ثقافة هو سجل لعدد مهم ومتواصل من ردود الأفعال لهذه التغيرات، حيث يظهر للعيان سلطة الثقافة بصورة واضحة جلية.

ومن ناحية أخرى، فإن طابع عصرنا الفكرى، هو العلم التجريبى وما يستتبعه من مناهج البحث والنظر، لذا يجب أن يقوم الرأى على التجربة بشهادة الحواس، وأن يكون صدق الرأى مرهونًا بإمكان تطبيقه تطبيقًا عمليًا.

وفى وقتنا الحالى، فاهم ما يميز **الإدراك** عند (المتمدن)، هو التقيد بالواقع وإدراكه، ويتطلب ذلك القضاء على الخرافة بكل ما يتصل بها من لواحق وأتباع. وأهم ما يميز

الوجدان عند المتمدن، هو التأثر بما ينتجه رجال الأدب والفن المحدثون. فمهما كان عمل الإنسان وموضوع اختصاصه، كأن يكون طبيبًا أو مهندسًا أو محاسبًا.. إلخ، يجب أن يأخذ نصيب -قليل أو كثير- من إفرازات العصر فى مجالات الأدب والتصوير والنحت والموسيقى والتمثيل والغناء.. إلخ، مع مراعاة ألا يكون هذا النصيب مفروضًا عليه، بقدر ما هو تقدير للأشياء السابقة ليكون موقف الإنسان منها -إيجابًا أو سلبًا، حبا أو كراهية- قائمًا على معيار هذا العصر نفسه.

ومن هنا تظهر إنسانية التربية فى إعدادها للإنسان؛ لأن أهم ما يميز **السلوك** عند (المتمدن)، هو مقدرته على ضبط زمام نفسه، بحيث يتحكم (الإنسان العاقل) فيه، فلا يغضب غضبًا يطير صوابه، ولا يغلو فى مظاهر الفرح ولا مظاهر الحزن، وبذا يسيطر تمامًا على جميع تصرفاته، ويعرف سبيله وطريقه من لعب وارتحال وتغيير لمجرى الحياة المألوفة.. إلخ، من أجل ملء وقت فراغه.

وجدير بالذكر أن الإنسان "المتمدن"، قد لا ينعم بيسر فى مستواه الإقتصادى، وقد لا يتوافر المال عنده، ورغم ذلك يكون متحضرًا بما تزوده التربية لهذا الإنسان من صفات أخرى، تجعله يستطيع أن يساير العصر، ويفهم ظروف الزمان، ويدرك وقع المكان.

حقيقة، قد يكون الإزدهار الإقتصادى شرطًا ضروريًا لتهذيب الحضارة، لكنه ليس شرطًا كافيًا. لذا، لقياس التفاوت الحضارى بين حياة وحياة، لابد من أخذ غزارة الحياة أو عمقها فى الإعتبار، ولا يكتفى بقياسها طولا وعرضًا، وذلك من خلال تأثيرات التربية الإنسانية.

ومن البديهيات، أن التغير فى ظروف العصر يواكبه ويلازمه تغيرًا مناظرًا فى دور التربية وفى فعل الثقافة. ورغم ذلك، نجد فريقًا من الناس مايزال مشدودًا- فى وقتنا هذا- بالتربية التقليدية ويرد ثقافته إلى كتب الأقدمين والتراث، بغض النظر عما يموج به عصرنا من مشكلات لم يكن لها وجود من قبل، وبغض النظر عما يعج به عصرنا من حياة جديدة لها اهتماماتها ومتطلباتها التى لم يعاشها الأقدمون أو يعرفوها[٢].

أولا: إنسانية التربية:

لتوضيح دلالة ومعنى المقصود بإنسانية التربية، ينبغى التطرق للثنائيات الثلاث التالية[٣]:

(١) المجتمع - المدرسة:

تشترك المدرسة مع باقى المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى مهمة واحدة وهى محاولة تربية الأفراد وإكسابهم المعلومات والاتجاهات والقيم اللازمة لهم فى الحياة، لذا تتباين وجهات النظر حول النواحى التى يجب أن تشملها بالتحديد وظيفة المدرسة. ونتيجة لهذا التباين، تثار مثل هذة التساؤلات:

هل ينبغى أن تتولى المدرسة وظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع مثل:

* تدريب التلاميذ فى النواحى الصحية الشخصية والعامة.
* إكساب التلاميذ الولاء للمجتمع الذين يعيشون فيه.
* تقدير التلاميذ أهمية المحافظة على المال العام وعدم تخريبه.
* تربية التلاميذ ليكونوا منتجين جيدين وأن يكونوا أيضا مستهلكين بدرجة لا تضر بخطط التنمية للبلاد.
* إعداد التلاميذ حرفيا ومهنيا.
* تربية التلاميذ جنسيًا وتعريفهم بالأمور الخاصة بالعلاقات التى تحافظ على سلامة الأسرة، كذا تعريفهم بأسس الزواج الناجح.
* تزويد التلاميذ بالقيم السامية للديانات السماوية.
* تبصير التلاميذ بكيفية قضاء أوقات الفراغ والعطل بما يعود عليهم بالنفع والفائدة.
* ..... الخ؟

وبمعنى آخر: إلى أى مدى يجب أن تتعاون المدرسة مع المؤسسات الاجتماعية كالأسرة ودور العبادة والاعلام والمجتمع المحلى في تدريب التلاميذ على المجالات السابقة، وبخاصة أن الفرد غالبا ما يكتسب كثيرا منها من جماعة اللعب أو من نظرائه، بالاضافة إلى ما يحصل عليه من المؤسسات الاجتماعية السابقة؟

وينقسم المعنيون بأمور التربية والمجتمع إزاء هذه المسألة الى فريقين، يرى **الأول** منهم ضرورة أن تمتد وظيفة المدرسة لتشمل المسئوليات ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية ويستندون فى ذلك الى أن المؤسسات الاجتماعية لم تعد قادرة على اعطاء تدريب فعال فى هذه المجالات ولم تعد لها اليد الطولى فى هذا الشأن. بينما يرى الفريق **الثانى** أنه لا داعى أن توسع المدرسة منهجها فى مثل الأمور المهنية والحياة الاجتماعية لأنها بذلك تبعثر جهودها كما أنها لن تستطيع أن تقوم بجميع هذه الأدوار على أكمل وجه، ويستندون فى ذلك إلى :

* لم تخفق دور العبادة بعد فى مهمتها الدينية والخلقية والروحية، فلماذا تتحمل المدرسة مسئوليات هذه الدور؟
* على الرغم من خروج المرأة إلى العمل فى مصر، فإن الروابط لم تتفكك أو تتحلل بعد بين أفراد الأسرة الواحدة بدرجة كبيرة.

وبعامة.. من المهم بمكانة أن تتعاون المدرسة مع بقية المؤسسات الاجتماعية، لتكون مؤسسة أفضل، وذات كفاءة عالية، وبذلك تقوم بجميع الواجبات المنوطة بها على أكمل

وجه، بدلا من أن تحاول المدرسة توسيع دائرة واجباتها لتستوعب بعض أو كل المهمات التى سبق ذكرها؛ لأنها فى النهاية ستفشل فى تحقيق مثل هذه التبعات الثقيلة التى ستتحملها على كاهلها منفردة نظرا لما تتطلبه هذه التبعات من امكانات مادية ضخمة ومن كفاءات بشرية كثيرة.

إذن ينبغى ألا تحاول المدرسة أن تتحمل جميع مسئوليات التدريب الذى تتطلبه جميع مناحى الحياة، اذ أنها ليست إلا العامل المنسق أو المتمم بين جميع الموسسات التربوية الأخرى. وان وظيفتها تنحصر فى القيام بالأعمال التى لاتقوم بها المؤسسات الاخرى أو الأعمال التى تعجز المؤسسات الأخرى عن القيام بها. لذا يجب أن يبدأ عمل المدرسة حيث تنتهى أعمال المؤسسات الاخرى وذلك ضمانا لعدم الازدواجية فى مجال الاختصاص. وبالإضافة إلى ذلك فان المدرسة تتحمل مسئولية عظمى تنفرد بها عن باقى المؤسسات، وهى اعداد التلاميذ لحياة مستقبلية مثمرة سعيدة.

ومن هنا أتت ضرورة التنسيق والتعاون بين المدرسة والمؤسسات التى لها دور كبير فى التأثير سلبًا أو إيجابًا فى تربية وتوجيه الأفراد. فكما للمدرسة برامجها الخاصة بها فان هذه المؤسسات لها أيضا برامجها ووسائلها فى التأثير فى نفوس الناس. فأجهزة الاعلام ووسائل التأثير فى الجماهير والبيت ودور العبادة والجمعيات والنوادى التى تجتذب أعضاءًا وتؤثر فيهم يجب أن تسير برامجها فى خط متواز مع برامج المدرسة، وإلا عاش الفرد قلقًا نهبا مقسما بين مختلف الاتجاهات والانتماءات والتيارات الفكرية، فيكون عرضه للانحراف أوالتطرف، وبالتالى تكون مهمة تربيته تربية صالحة مهمة صعبة شاقة.

والواقع أن التربية ونظم التعليم أشبه بالكائن الحى الذى ينمو فى جو معين وتربة ذات خصائص مميزة. ويرتبط هذا النمو بدرجة كبيرة بالظروف السياسية والاقتصادية والدينية التى يقوم فيها، لذا يخطئ من يعتقد أن نظم التعليم سلع يمكن تصديرها أو استيرادها. والحقيقة أن عمليات النقل ان تمت فهى تمثل خطرًا داهمًا على من يستوردها، كما أنها تدل على ضيق أفق أو تحيز من الجهة المصدرة. والسؤال الآن: هل الاستعانة بالأفكار والأساليب الاجرائية التربوية فى البلاد الأخرى وبخاصة فى البلاد المتقدمة عديمة الجدوى؟. أن الاستعانة تكون مفيدة وهادية اذا فهمت فى منظورها وجوها الأصلى، وحين تتكيف وتتفاعل مع المنظور الجديد والجو الجديد فترسى جذورها وتحقق وظائفها المنشودة والأغراض التى ترمى إليها، وذلك ما سنوضحه بالتفصيل فى الموضوعات التالية.

(٢) المدرسة – التربية :

يعيش الفرد الآن فى عالم التغيير والتجديد، عالم الحركة والتوتر والذى يتسم بسمات أهمها:

* التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين.
* تشابك العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد من جهة، وبين المجتمعات والأمم من جهة أخرى.
* تباين النظم السياسية والاقتصادية التي تسود بلدان العالم، وما يتبع ذلك من تغير في أساليب العمل في هذه البلاد.
* العمل على استغلال الموارد الطبيعية بأقصى قدر ممكن وذلك لمواجهة الانفجار السكاني الذي يسود مناطق كثيرة من العالم.
* التغير في العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة.

للأسباب السابقة وغيرها من الأسباب كان ظهور المدرسة ضرورة ملحة. وجدير بالذكر أن المدرسة كما هو معروف أنشأها ويحافظها عليها، بل ويسندها المجتمع بهدف أعداد الأفراد للمحافظة على القيم الأساسية وعلى أساليب حياة الأفراد والجماعات، وهذه تستمد من المثل الاجتماعية التي يرى المجتمع ضرورة وأهمية استمرارها وبقاءها. وذلك يعني أن المدرسة تحفظ القيم والمعرفة ذات الأهمية البالغة لذلك المجتمع، وتعكس بدرجة ما تغير الحضارة التي هي جزء منها، فهي تستطيع أن تبني الحضارات كما أنها تستطيع أن تثبت تلك الحضارات.

لذا في ضوء الفلسفة التي تسود المجتمع تلعب المدرسة دوراً مهماً تزداد أهميته يوما بعد يوم؛ لأنها تسهم في بعض المجتمعات في تحرير عقول الناس وتقوى سعة أفقهم وبعد نظرهم لأهمية السلم والعدالة. وفي مقابل ذلك، فإن المدرسة تقوى بين أفراد مجتمعات أخرى روح التعطش إلى القوة والميل الشديد إلى الغلبة. كما أن المدرسة تساعد على بناء الإرادة الخيرة والعلاقات الحسنة واحترام حقوق الأفراد وصيانة الكرامة الشخصية وفهم حضارات الآخرين في المجتمعات المختلفة، فإنها -على نفس المستوى- يمكن أن تغرس بين أفراد مجتمعات أخرى روح السيطرة على التفكير وعدم الثقة بالآخرين والحط والاقلال من قيم الحضارات الأخرى وغير ذلك من المفاهيم الخاطئة. كذلك، رغم أن المدرسة تنقل العادات الصحية الحسنة وتسهم في سيادة الرخاء والأمن بين أفراد مجتمع ما، فانها في المقابل قد تستخدم لتأجيج نيران الكراهية التي تؤدي في النهاية الى التناحر والدمار بين أفراد مجتمع آخر.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المدرسة إذا ما تكونت بطريقة سليمة بناءة يمكنها خلق حضارات لشعوب قادرة على تحمل المسئولية، كما يمكنها إعداد أفراد لهم إطلاع عريض في عالم سريع التغير والتطور، ولهم -أيضاً- الرغبة والقدرة الخالصة على حل مشكلات الحياة من أجل خير ورفاهية الجميع، وكذلك يمكنها تخريج أجيال سليمة صحياً ونفسياً واجتماعياً.

وفى المقابل، أصبح فى حكم المستحيل – نظرا لتراكم وتعقد وتقدم التراث الثقافى– أن يجد الفرد له مكانا مميزا فى عالم اليوم ليحقق ذاتيته وآدميته دون التسلح بقدر معقول من الزاد الثقافى يتناسب مع مستوى آماله ورجائه، ويستطيع أن يحقق ذلك –بالطبع– عن طريق التعليم الذى تقدمه له المدرسة، وبمعنى آخر عن طريق المناهج المدرسية المقررة عليه.

ونود أن نلفت النظر هنا الى أنه وسط الفوران والغليان الذين يموج بهما عالم اليوم ينبغى على الفرد كى يعيش بأمان وطمأنينه أن يتسلح بقدرات معينة تستمد مما يتزود به من علم وتعلم، وذلك يلقى على التربية عبئا مضاعفا ثقيلا. وهذه القضية تقودنا إلى أهمية الإجابة عن السؤالين التاليين وذلك لأهميتهما، وهما:

١ – هل المدارس جزأ لا يتجزأ من حياة الأمم وطريقة عيشهم؟

غالبا ما يكون النظام التعليمى وبخاصة فى الدول النامية هو حصيلة الخبرات المتجمعة وانعكاس لقيم وفلسفة ذلك المجتمع. فمثلا: فى مصر، فإن التعليم المجانى ومد سن الإلزام الى المرحلة الاعدادية (التعليم الأساسى) وقبول جميع التلاميذ بلا استثناء، ينبع من نظرة القيادات على جميع المستويات الى التعليم العام. وقد أدى هذا الهدف المثالى الى الزيادة المستمرة فى اعداد المدارس الحكومية حتي يمكن اتاحة الفرصة أمام كل فرد لتنمية طاقاته تبعا لامكاناته. وقد أدى التوسع العمودى للمدارس العامة وإطالة مدة التعليم الإلزامى إلى ضرورة إعادة النظر فى نوعية الخبرات التى تقدم للتلاميذ. وقد واكب ذلك ضغط على واضعى المناهج من المسئولين عن مجالات العمل المختلفة التى تستخدم خريجى المدارس العامة أو من المسئولين عن التعليم فى الجامعات والمعاهد العليا التى تقبل طلاب المدارس العامة فى المراحل المتقدمة. والهدف من ذلك الضغط هو التعديل فى مناهج التعليم قبل الجامعى بما يتلاءم ومتطلبات تلك الأعمال أو بما يتناسب والدراسة فى الكليات والمعاهد المختلفة.

٢ – هل يجب أن تكون التربية قوة اجتماعية إيجابية؟

اتفقت الآراء على إجابة السؤال السابقة بالإيجاب وذلك للأسباب التالية:

* نظرًا لزيادة تعقد الحياة المعاصرة يوما بعد آخر، فإن ذلك يستوجب أن يعرف الفرد معلومات دقيقة تمكنه بالفعل من الاسهام فى شئون مجتمعه.
* تقارب المسافات بين الدول نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات السريعة أدى إلى قيام اتصالات حضارية جديدة ومعقدة، بحيث أصبح أى حدث يقع على بعد آلاف الأميال فى أى بلد يكون له صداه فى بقية البلدان، وذلك يستوجب أن يكون الفرد قادرا على تحليل الأحداث والتمييز بينها.

* رغم الانجازات العظيمة التى تمت بفضل العلم، فإن العلم قد زعزع وضع الفرد، وذلك نتيجة لتطور وسائل القتل الجماعى نتيجة لظهور أسلحة حديثة فتاكة ومدمرة للغاية. وعليه فإن على التربية تقع مسئولية إبراز أهمية السلم ونبذ فكرة حل المشكلات بالحروب التى لن تعود على البشرية بأى فائدة أو خير.

* نتيجة التكالب المستمر على الانتقال من الريف إلى المدن نتيجة ظهور مدن جديدة ظهرت مشكلات اجتماعية جديدة، ولم تكن هذه المشكلات أدعى إلى اتساع مدى المعلومات والمعرفة وإلى زيادة القدرة على رؤية العلاقات والاختيارات للقيم الاجتماعية والانسانية أكثر مما هى عليه في الوقت الحاضر. ولم تكن الحاجة إلي تربية واقعية لجميع أفراد المجتمع أشد مما هى عليه الآن.

للأسباب السابقة، بات من الضرورى أن تصبح التربية قوة اجتماعية إيجابية ولن يحدث هذا إلا إذا عمد المسئولون عن التربية إلى فحص وتقييم الآراء والمقترحات التى تؤدى إلى معالجة جذرية على أساس علمى سليم.

(٣) التربية – المناهج :

اختلفت وتباينت آراء المعلمين والمربين والمفكرين فى تحديد معنى التربية وأهدافها، وذلك كما يظهر من التعريفات التالية:

* أنها إيصال مختلف المعلومات والمعارف إلى عقل المتعلم أو تعويده طريقة تحصيل هذه المعلومات.

* إنها عملية تتفتح بها قابليات المتعلم كما تتفتح النباتات والأزهار (فروبل).

* إنها عملية ترويض عقلي فكما أن عضلات الجسم تقوى بالرياضة، كذلك ملكات العقل تتقوى بدراسة مختلف المواد.

* إنها رياضة خلقية.

* إنها اكتساب عادات حسنة.

* إنها مساعدة الفرد على تنمية جسمه وعقله وخلقه تنمية صحيحة تساعده على أن يكون مواطنًا صالحًا، مفيدًا لمجتمعه وقادرًا على أداء الواجب العام والخاص.

* إنها إعداد للحياة الكاملة (هربرت سبنسر).

* إنها إعداد للحياة بواسطة الحياة (دكرولى).

* إنها عملية يكتسب الفرد عن طريقها خبرات تؤثر فى أعماله المستقبلية وتجعلها أكثر احكامًا وسدادًا (وليم باجلى).

* هى تنظيم القوى البشرية عند الإنسان تنظيمًا يضمن له حسن التصرف والتكيف فى عالمه الاجتماعى والمادى (وليم جيمس) .
* هى إعطاء الجسم والروح كل ما يمكن من الجمال والكمال (أفلاطون) .
* إنها عملية تهدف إعداد العقل لكسب العلم (أرسطو) .
* هى الطريقة التى يكون بها العقل، عقلا آخر (جون سيمون) .
* هى التى تجعل الإنسان صالحا لأداء أى عمل، عامًا كان أو خاصًا بدقة وأمانة ومهارة فى السلم والحرب (جون ملتون) .
* هى تنمية كل قوى الطفل تنمية كاملة متلائمة (بستالوزى) .
* إنها تصل بالإنسان إلى الكمال الممكن (كنت) .
* تعمل على إعداد الفرد ليسعد نفسه أولا وغيره ثانيًا (جيمس ميل) .
* إنها تهذيب القوى الطبيعية للطفل كى يكون قادراً على أن يعيش حياة خلقية صحية سعيدة (جيلى) .

ومهما اختلفت وتباينت وجهات النظر إلى تحديد معنى للتربية وأهدافها، إلا أن الغالبية تتفق على أن « التربية فى أى مجتمع تحقق وظيفة غاية فى الأهمية فى حدود الإطارات التالية :

- التربية عملية نقل العناصر الثقافية مادية ولا مادية إلى المواطنين ليكونوا صالحين لهذا المجتمع .
- التربية هى عملية النقل فى وسط اجتماعى بشرى أى فى جماعات بشرية .
- التربية عملية تفاعل اجتماعى ينتج عنه تغير وتكيف فى الفرد والمجتمع » .

ومعنى ذلك كما يقول **أحمد زكى صالح** « التربية فى أصلها عملية تنشئة اجتماعية تهدف تزويد الطلاب بالخبرات التى تؤهل الناشىء أن يشارك مجتمعه مشاركة طيبة فإذا اتفقت هذه الخبرات مع مطالب النمو تحقق التوفيق بين حاجات الفرد وأهداف المجتمع » .

ما سبق يعنى أن التربية تساعد الفرد على التكيف والتفاعل مع بيئته وذلك يتطلب مساعدته على تنمية جسمه وعقله ومواهبه وتربية ميوله وتهذيب خلقه وإكسابه عادات حسنة ومهارات نافعة وإصلاح سيرته وتكييف ذاته مع بيئته . وفى المقابل، فإن التربية تعمل على إصلاح بيئة الفرد الاجتماعية، كما أنها تسعى إلى تحقيق تكييف وإخضاع البيئة الطبيعية لإرادة الفرد، كذا تنمية مواردها حسب حاجاته وأهدافه .

وبإختصار فإن التربية تهدف أولا وأخيراً إلى إعداد الفرد للحياة فى بيئة معينة بحيث يتوافق وإياها توافقًا ناجحًا، وبحيث يتفاعل معها تفاعلا إيجابيًا مرنًا وذلك فى عالم يتطور بسرعة مذهلة بتأثير تقدم العلوم والاكتشافات والاختراعات، وبذا لا يقتصر دور ذلك التفاعل على تغيير الفرد ليواكب ما يحدث فى بيئته من تطورات، انما يتعدى هذه الحدود بكثير، وذلك عن طريق إعداد الفرد ليسهم بذاته فى تطوير مجتمعه. بمعنى أنه يعمل على تغيير ما فى بيئته بما يتناسب بالطبع وحاجاته وأهدافه.

وهذا المعنى ينطلق بوضوح بأن أهداف التربية فى أى مرحلة تعليمية تستند إلى دعامتين، **الأولى**: الفلسفة العامة التى يقوم عليها المجتمع، **والثانية**: خصائص المتعلمين ومطالب نموهم.

وحيث أن المناهج التي تقدمها المدرسة هى الوسيلة الرئيسة لتحقيق أهداف التربية بها، إذن فأهداف تدريس أى مادة دراسية لا تختلف عن الأهداف العامة للتربية، بل إن أهداف تدريس المواد المختلفة لابد أن تشتق من الأهداف العامة وتوجه نحو تحقيقها. وهنا تقع المسئولية العظمى على المربين الذين ينبغى أن يعمل كل منهم من زاويته على تكوين المواطن الذى ينشده المجتمع، إذ أن أعداد المواطن الصالح هو الهدف الرئيس للتربية. وعلى ذلك ينبغى أن توجه المناهج جل اهتمامها ناحية الاسهام فى إعداد الفرد للحياة العامة بصرف النظر عن عمله أوتطلعاته فى المستقبل.

فى ضوء الثنائيات الثلاث آنفة الذكر، نقول بدرجة كبيرة من الثقة أن التربية لها جانبها الإنسانى، لذلك لا تهدف التربية فقط تكوين العادات، إنما تأخذ -أيضًا- فى اعتباراتها التفكير الشخصى للفرد، وبذلك أصبحت التربية عملية ديناميكية تراعى تفكير الفرد، ومن الصعب بمكانة التحكم فيها خارجيًا.

ومما يؤكد إنسانية التربية أنها فى الأصل بمثابة تنشئة اجتماعية، وبذلك فإنها تخص الإنسان أولا وأخيراً. وطالما أنها تخص الإنسان، فإنها تعمل جاهدة من أجل تحقيق الموازنة بين حاجات هذا الإنسان وأهداف مجتمعه، بهدف إرساء أسس التوفيق والانسجام بين الإنسان والمجتمع، فيعمل الإنسان على تطوير مجتمعه بالمشاركة فى الإنتاج والتنمية، واستنباط قيم حضارية وفكرية وتكنولوجية تسهم فى مواكبة متطلبات المعاصرة.

وفى عصرنا الشائك، لم تعد التربية مجرد تحصيل لأشياء متوارثة، وإنما هى عملية تجريبية تسهم فى وضع حلول للمشكلات الناتجة عن التخلف فى مجالات السلوك الخلقى والفكر الاجتماعى، وهكذا تؤكد التربية وجهها الإنسانى؛ لأنها تساعد الإنسان فى وضع الحلول المناسبة للمشكلات والمعضلات التى قد تصادفه فى حياته، كما تمكنه من مواجهة المواقف الجديدة، التى لم تكن معروفة له من قبل، أو ليست له دراية كبيرة بها.

وفيما يخص الجانب النفسى للإنسان، أصبحت التربية أولا وقبل كل شيء متابعة واعية لأغراض يشعر بها المتعلم شخصيًا، هدفها الأخير اكتسابه القدرة المتزايدة على توجيه نفسه. أيضًا، تؤكد التربية- من خلال مواقف حية متجددة وفاعلة- حقائق جديدة عن العقل والفكر الإنسانى، حيث لم يعد الإنسان فى سلوكه العام، يعمل كرد فعل للأحداث التى تقابله، وإنما يشارك -أيضًا- فى صناعة تلك الأحداث، كما يضع حلولا إبداعية للمشكلات الخاصة والعامة، من خلال تفعيل آلياته الذهنية.

وعلى صعيد آخر، فالتربية من منطلقها الإنسانى، لا تهتم بالناحية العقلية للإنسان، وإنما تنظر إليه ككل متكامل، له مشاعره وأحاسيسه وحاجاته وميوله وتطلعاته. .إلخ، لذلك تهتم التربية بالناحية السلوكية، بنفس قدر إهتمامها بالنواحى المعرفية والتحصيلية.

ومما يؤكد إنسانية التربية، سواء فى نظرياتها المتضاربة، وفى تنظيمها للمنهج على أساس منطقى أو سيكولوجى، أن التربيةإهتمت أولا وأخيرًا بالإنسان من حيث: تنمية قدراته الطبيعية، وإكسابه خبرات جديدة، وتعريفه بمصادرها، وإلقاء الضوء على طبيعة وحاجات ومشكلات المجتمع الذى يعيش فيه. ومن أجل هذا، وضع الباحثون فى المناهج -وهى الأداة الرئيسة للتربية لتحقيق أهدافها- عدة أسس لابد من مراعاتها عند تخطيط وبناء المنهج، وهى :

* الأسس الاجتماعية، وهى تشمل معرفة طبيعة المجتمع وخصائص تراثه الثقافى وموارده الاقتصادية والتغيرات الحضارية التى مر بها والمؤسسات الاجتماعية ذات التأثير فيه ومقدار إسهام كل من هذه المؤسسات فى العملية التربوية.

* الأسس الفلسفية، وهى تتلخص فى عقائد المجتمع واتجاهاته الفكرية ومثله العليا وأهدافه.

* الأسس النفسية، وهى تتمثل فى معرفة خصائص المتعلم وحاجاته وطبيعة تعلمه ومعرفة غرائزه وميوله واتجاهاته واستعداداته فى مختلف مراحل نموه.

ثانياً : سلطة الثقافة :

من أروع ما كُتب عن سلطة الثقافة، ذلك المقال الذى كتبه **جابر عصفور**، والذى نشر بجريدة الأهرام فى ٢٢/٣/٢٠٠٤، ولذلك فإننا نورده كاملا فى الآتى:

الثقافة سلطة لها تأثيرها الفاعل فى حركة المجتمع، خصوصًا إذا وصفنا هذه الحركة من منظور تنموى أو تحديثى، أو حتى منظور الإصلاح الذى يرتفع صوت دعاته فى هذه الأيام. يستوى فى ذلك أن نفهم الثقافة بوصفها تجسيدا للوعى الاجتماعى العام، أو منظومة القيم والمعتقدات والمبادئ التى تشيع فى مجتمع من المجتمعات، أو تعبيرًا إيديولوجيا عن الدولة، أو طوائف المجتمع أو طبقاته أو اتجاهاته، وذلك فى توازيها

وتجاورها، أو تباينها واختلافها، أو تعارضها وتصارعها. والثقافة الشائعة -من هذا المنظور الأخير- هى ما تنتجه وتبثه الأجهزة الإيديولوجية للدولة، إذا استخدمنا لغة التوسير الماركسية، أو هى ما يتراكم فى الوعى الجمعى للناس من موروثات تدعمها المصالح الإيديولوجية للمجموعة الحاكمة، وقوى الضغط الاجتماعية والسياسية الموازية للدولة، والمعارضة لهيمنتها البطريركية فى الظاهر بدعاوى هيمنة بطريركية فى الجوهر، حتى لو تعددت شعاراتها الدينية والمدنية، أو تخفت تحت أقنعة مغوية براقة تؤكد المعنى المتخيل للإيديولوجيا. أقصد إلى المعنى الذى تقترن فيه الإيديولوجيا بوعى زائف، أو عملية تخييل توهم بسلامة المعتقد وتعمل على إشاعته وتثبيته والدفاع عنه والقضاء على نقائضه فى الوعى الجمعى أو الفردى.

وأيا كان المنظور الذى ننظر من خلاله إلى الثقافة فهى «سلطة» فى كل مفاهيمها، مهما تعددت هذه المفاهيم أو تباينت، ففاعلية تأثير الأدوار التى تقوم بها الثقافة عملية معترف بها فى مفاهيمها المختلفة فكريا ومنهجيا. والحديث عن سلطة الثقافة مقبول فى هذا الاتجاه الذى يؤكد فاعلية الثقافة وتأثيرها سواء على مستوى الإيجاب أو مستوى السلب، وذلك فى السياقات التى نتحدث فيها عن «ثقافة التقدم» فى مواجهة «ثقافة التخلف»، أو عن الأدوار السلبية التى تقوم بها الأبنية الثقافية التقليدية فى مقاومة عمليات التحديث المادية أو دعاوى الحداثة الفكرية والإبداعية، أو عن أنواع الصراع الثقافى التى حدثت بين قيم الثبات (ثقافة تخلف) وقيم التغير (ثقافة تقدم) فى صراع الاتباع والابتداع فى ميراثنا الثقافى على نحو ما أوضح أدونيس فى أطروحته الشهيرة عن «الثابت والمتحوّل» ولكن كلمة «السلطة» -فى ذاتها- لها إيحاءات ودلالات لا تخلو من السلب فى أغلب أحوالها، ولذلك فاقترانها بالثقافة يمكن أن يؤدى إلى التباس، ما لم نوضح المعانى الملازمة لدال «السلطة» فى استخداماته الغالبة.

وابتداءً، فكلمة «السلطة» كلمة قديمة، تشير إلى القوة والتأثير والقدرة من ناحية، وإلى الحدة والإجبار والتسلط والقهر والقمع من ناحية ثانية، كما تشير إلى الحجة والبرهان من ناحية أخيرة. ولذلك نقرأ فى «لسان العرب» لابن منظور أن «السلاطة القهر، وقد سلطه الله فتسلط عليهم، والاسم سلطه بالفم». ونقرأ فى «اللسان» نفسه خصوصا فى اقتران السلطة بالسلطان، أن السلطان بمعنى الحجة والبرهان، وإنما سمى سلطانًا لأنه حجة الله فى أرضه، وقيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تقام بهم الحجة والحقوق، كما قيل إن السلطان قدرة الملك، وقدرة من جعل ذلك له وإن لم يكن ملكا.

وأتصور أن العلاقة بين الأبعاد الثلاثة لدلالات السلطة - فى معانيها اللغوية القديمة، حسبما وردت فى «لسان العرب» - لا تفارق دلالة القوة والقدرة التى تفضى إلى دلالة التأثير والتوجيه، ومن ثم دلالة الحجة والبرهان التى تجعل التأثير أو التوجيه ممكنا دون مقاومة، وإلا فهو الإجبار الذى تصحبه حدة أو تسلط أو قهر أو قمع. وهى الدلالة التى

قرنت معنى السلطة بالتسلط، وقرنت المعنيين بطبائع الاستبداد السياسى الشائعة فى تراثنا، وغير المنفصلة عن طبائع الاستبداد الفكرى أو الثقافى بشكل عام.

ويمكن بالطبع، حسب هذا التأويل الدلالى، أن تتغاير الصفة الغالبة على دلالات الثقافى، فيهيمن عليها طابع التأثير الذى يمكن أن يكتسب صفات السلب أو الإيجاب حسب شروط المجتمع وأوضاعه، أو يقترن التأثير بعقلانية الحجة والبرهان وإقامة الدليل فى شروط مغايرة وأوضاع مخالفة تنبنى على المجادلة بالتى هى أحسن، أو يتسلط الإجبار والقهر فيضع المجادلة بالتى هى أقمع موضع المجادلة بالتى أحسن، وعندئذ، يظهر الوجه التسلطى السلطوى من الثقافة، لا بالمعنى الذى يقصرها على الأنظمة السياسية الاستبدادية، وإنما بالمعنى الذى يقرنها بالتسلط الذى يمكن وجوده بمعنى أو غيره فى الأنظمة المعرفية، حتى تلك الأنظمة التى يزعم ممثلوها -أحيانا- معاداتهم للدولة الاستبدادية بوصفها سلطة، لكنهم فى صياغاتهم لرؤى العالم البديلة لا تخلو من المعنى التسلطى لسلطة المعرفة التى تتقوقع فى مدار مغلق لا يقبل الاختلاف، ويرمى من يختلف معها أو عنها بتهم الخيانة فى التيارات المدنية، أو الكفر فى التيارات الدينية.

وظنّى أن الإلحاح اللغوى القديم على وصل السلطة بالسلطان هو نتيجة للوصل بين سلطة المعرفة المعنوية وسلطة الحكم المادية، حتى من المنظور الدينى الذى تجسّد فى قولهم «إن الملك بالدين يبقى، والدين بالملك يقوى». وهو وصل لم يخل منه معنى الحجة والبرهان الذى اكتسبه دال «السلطان» فى تفسير آيات من قبيل «ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين» أو «وما كان له عليهم من سلطان». ولقد روى عن ابن عباس قوله: كل «سلطان» فى القرآن حجة وقوله تعالى: «هلك عنى سلطانيه» معناه ذهبت عنى حجته. وهو قول تحوّل -فى التأويل الدينى المرتبط بطاعة أولى الأمر- إلى تأويل يدعم الملك، وانفراد الملك (السلطان) بالحكم (السلطة). ولذلك قيل -فى «لسان العرب»- إن السلطان سُمّى سلطانا لأنه حجة الله في أرضه، كما لو كانت سلطته المادية هى الوجه الآخر لسلطته المعنوية، أو كما لو كانت سلطته المعنوية هى الأصل فى السلطة المادية. ولذلك لم يقتصر القدماء -فى «لسان العرب»- على القول بأن تسمية السلطان ترجع إلى أنه حجة الله فى أرضه، وإنما إلى ما هو أبعد من ملازمة السلطان لقدرة الملك، فأصبح السلطان «قدرة من جعل ذلك له وإن لم يكن ملكا».

أن كل سلطة لا تخلو من معرفة، ما ظل معنى السلطة مقترنا بالحجة والبرهان، والمعرفة لا تتحقق من غير قدرة. ويشير دال القدرة إلى القوة التى تجعل للسلطة جانبها المعنوى وجانبها المادى. وكلا الجانبين لا ينفصلان عن معرفة ملازمة على مستوى الإقناع أو التبرير بالحجة والبرهان وإقامة الدليل، كما أن كلا الجانبين لا ينفصلان عن قوة تأثير وتوجيه يمكن أن تتسم بالسلب أو الإيجاب.

والسلطة بمعناها المعنوي هي أنظمة المعرفة وأشكال الوعي وأنساق القيم التي تنطوي على الأبعاد الدلالية الثلاثة: مضمون أو مناط أو مقصد الحجة والبرهان؛ قوة التأثير والتوجيه؛ قوة الإجبار والقهر. وهو أمر يعني أنه لا سلطة بدون قوة، حتى في أحوالها المعنوية التي هي أحوال معرفية. هل أقول إن القوة -من هذا المنظور- هي الإيديولوجيا المتسربة في كل معرفة - من حيث هي تبرير لها، وإقناع بسلامتها، وإغواء بالاستجابة إلى رسائلها أو تعاليمها أو نواهيها؟ أحسب أننا يمكننا القول بذلك، ونمضي فيه إلى المدى الذي يجعل من كل معرفة سلطة، ومن كل سلطة معرفة، خصوصاً من المنظور الإيديولوجي الذي نراه في أنساق النظريات التي تنطوي كل منها على دعاوى الشمول والتعميم والإطلاق، فضلاً عن التجريد الذي تكتمل به صفاتها التي تبرر إمكان إنطباقها على عدد لا نهائي من الظواهر، في كل زمان ومكان.

أما السلطة المادية فهي القوة الخالصة التي تبدأ بسلطان الدولة، موزعاً ما بين أجهزتها القمعية وأجهزتها الإيديولوجية، مروراً بسلطان المجموعات الموازية للدولة أو المعارضة أو الساعية إلى الانقلاب عليها بأجهزتها المناظرة، وانتهاء بسلطان المؤسسات المهنية أو الحرفية. هذه السلطة المادية لا تنهض بأدواتها المادية مفرغة من معرفة، ومن ثم من سلطة معنوية، فالسلطة المعنوية هي الوجه الملازم دائماً للسلطة المادية التي لا تتحقق إلا بها، ولا يكتمل حضورها إلا بما تستمده من تبرير شرعيتها وسطوتها بسلطة معنوية يكتمل بها تجسّدها الذي هو علاقة أو واقعة اجتماعية، تبدأ من القوة الجسدية أو التقنية أو العسكرية ولا تنتهي بها لأنها تستند إلى توقّعات وعلاقات غير مادية بين القائمين بها والتابعين لها.

ويعني هذا التمييز وجود تداخل لا يمكن تجاهله بين مفهوم الثقافة من حيث هي معرفة والسلطة من حيث هي معرفة أيضاً، كما يعني أنه لا ثقافة -أو معرفة- بدون سلطة، ولا سلطة بدون معرفة. ولكن هذا التداخل لا يعني إقامة التطابق بين المفهومين، حتى لو تبادلت بعض دلالاتهما الموضع والمكانة في العديد من التحليلات. وأتصور أن ضرورة التمييز بينهما ضرورية لتحريرنا من بعض المفاهيم الإيديولوجية التي لا تزال سائدة، وبعض الدعاوى الدوجماطية التي تختزل معاني السلطة ومعاني الثقافة في منظور بالغ الضيق، منظور يترتّب عليه ضياع الاستقلال النسبي لأبنية الثقافة في التحليل المعرفي لها، وتحويلها إلى تابع مذعن يخضع للسلطة المادية للدولة التسلطية، ويعكس توجهاتها وجوداً وعدماً. وفي الوقت نفسه يحيل «السلطة» إلى مجرد مظهر مادي للدولة في أحوال تسلطها.

وأتصور أن التحليل الموضوعي لسلطة الثقافة من هذا المنظور لاينبغي أن يفصل -وفي الوقت نفسه لا يوقع التطابق- بين السلطة والثقافة. الأولى من حيث هي معرفة تتأسس -في مجالاتها وأنساقها المختلفة- بما يجعل القوة مكوناً أساسياً من مكوناتها. والثانية من حيث هي تنوع في أشكال الوعي المعرفي الذي يتكون من مجموع علاقاته بمكوناته المتنافرة المتصارعة في الوضع الثقافي العام للأمة[٤].

ثالثاً : التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة .. كيف ؟

على الرغم من أن أهداف التربية : الصريحة والخفية تتمحور حول تنمية الإنسان نحو الأفضل بأساليب مادية فى أغلب الأحوال، فإن التربية فى ذاتها لها وجهها الإنسانى الصريح. ولكن الإنسان كإنسان يعانى دوماً من الضعف البشرى، وردود الفعل السلبية، وذلك يعرضه -دوما- للسقوط والفشل فى أخذ القرارات الحكيمة. ومن هنا تظهر أهمية الثقافة، إذ بجانبيها : المادى والمعنوى يمكن أن تحيط الإنسان بسياج يوفر له الحماية والأمل والأمان، ويحدد له الطريق الصحيح الذى يجب أن يسلكه ويسير فيه.

فى ضوء ما تقدم، يكون التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة، ضرورة حتمية ينبغى مراعاتها والأخذ بها عند تخطيط المناهج، وعند وضع الخطة العامة للثقافة. وتحقيق ذلك التوافق ليس من السهولة كما يعتقد البعض، لأن هذا العمل يتطلب تحقيق إجراءات صعبة وخطوات جادة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما نقدمه من إقتراحات لتحقيق ذلك التوافق، ليس إلا الخطوة الأولى على الطريق، ويجب أن تهتم الكتابات والدراسات التالية بهذا الموضوع.

وبداية ينبغى التنويه إلى أن الثقافة ليست مثل المهنة التى يتعلمها الإنسان فى المدرسة، لأن المسألة لو كانت بهذه البساطة لكان توحيد مناهج الدراسة كفيلا بتوحيد ثقافة جميع الناس.

فالثقافة لا يتعلمها المرء فى المدرسة فقط، ولكنه يكتسبها من الأسرة ومن المجتمع ومن المسجد ومن الكنيسة وأجهزة الإعلام والفنون، ومن زملاء العمل ورفاق المقهى وجيران السكن، ومن الخبرات والتجارب الشخصية ومن الظروف ومن إيحاء الضروريات ومن البيئة.

من المنطلق السابق، تكون الثقافة بالنسبة لكل إنسان هى مرجع السلوك والمواقف ومنهج التفكير ومصدر الرأى، وهى من ثم تخص المرء ولكنها بالضرورة تمس الآخرين وتدعوهم بذلك للقبول أو الرفض.

والسؤال :

ما تأثير وجود ثقافتين -لا ثقافة واحدة- على كينونة المجتمع المصرى وتماسك نسيجه ؟

نظرياً، توجد ثقافتان للمجتمع المصرى، أحدهما تقليدية (ثقافة الريف) والثانية عصرية (ثقافة الحضر)، وهما مختلفتان تحت السقف الواحد للوطن وللأمة، واختلافهما يثير الخلاف بطبيعته إذا كان يمس المصالح أو المضائر أو المكانة الاجتماعية لهؤلاء أو أولئك، ووجود ثقافتين لا ثقافة واحدة فى بلادنا، إفتراض يثير القلق ويتهيب من نتائجه الجميع.

وعمليًا، لا توجد لمصر غير ثقافة واحدة، إذ أنه بالرغم من التباين فى أنماط السلوك بين أهل الريف وأهل الحضر بالنسبة للتصرفات الحياتية المألوفة، فإننا نجد أن أهل الريف وأهل الحضر يفكرون بنفس الطريقة، ويكون لهم نفس الرأى بالنسبة للأمور المرتبطة بالمصلحة العامة والآمال والمصير المشترك.

وبعامة، يدحض العلم افتراض وجود ثقافتين للمجتمع المصرى، ويدعونا للثقة بأن الشعب الواحد له بالضرورة ثقافة واحدة، لها نسيج شكله عصريًا يتوافق مع ظروف العصر ومتغيراته ومستحدثاته، بينما خيوط هذا النسيج بمثابة القيم والتقاليد الراسخة فى أعمق أعماق الإنسان المصرى، لتربط أمسه بيومه وغده.

ومن ناحية أخرى، ينكر العلم الثبات لأى ثقافة فى الدنيا، فالثقافة دائمًا متغيرة ومتحولة كالنهر الجارى، وذلك يتوافق مع الوجه المتغير للثقافة المصرية الذى أصبح يتطور فى سياق انتشار التعليم وبتأثير التنمية الاقتصادية وتطور المجتمع الزراعى الريفى إلى مجتمع حضرى وصناعى.

ورغم المحاولات المغرضة والمقصودة التى ترفض الثقافة الحديثة والعصرية، التى: تعتنق فكرة التقدم وفكرة التطور وفكرة النمو والتنمية، وتثق بالعلم ولا تستغرب التكنولوجيا وتعتبر الزمن حليفا للإنسان، ورغم الآراء الرجعية المتطرفة والهدامة، التى تحاول فرض الثقافة التقليدية التى تعتنق فكرة الثبات وتؤمن بالمحافظة وتستوحش من العلم وتستغرب التكنولوجيا وتخشى من التغير المواكب لتعاقب الأجيال وتشكو دائما من الزمن وتتوجس من مرور السنين، فإن هناك جهودا جبارة من أجل إحباط تلك المحاولات، كما أن هناك عملا دؤوبا من أجل تفنيد تلك الآراء ووأدها فى مهدها من أجل مصلحة الإنسان المصرى ومستقبله ورفاهيته.

إن نجاح تلك الجهود هوالحل الأمثل لمقابلة الأزمة فى مصر، والتى هى مصدر سائر الأزمات، فأزمة تدنى الإنتاج والأزمة الأمنية وأزمة المواطنة والانتماء... إلخ، كلها ترجع لأسباب ثقافية(٥).

والسؤال :

ما السبيل لتحقيق التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة؟

بادئ ذى بدء، نقول أن المثقف ينبغى أن يتجاوز سيطرة وطغيان الآلة، ولا يكون أبدًا عبدا للتقنية، وهذا يظهر الدور الرائع للتربية.

بهذا المعنى، لا يكون عالم الذرة متفقًا إلا إذا أضاف إلى عملية صنع القنبلة فى المختبر شيئًا آخرًا، وهو الحكم على إستعمالها بما يتوافق مع القيم النبيلة التى تسهم فى سعادة الإنسان ورفاهيته.

ولكن، قد تسعى السلطة إلى إستخدام القنبلة الذرية إستخداماً مدمراً أو غير إنسانى، فيشعر العالم -إذا كان بالفعل مثقفًا- بأن السلطة قد خذلته ووضعته فى موقف صعب وحرج، ويندم على أنه قد أسهم بجهده وطاقته فى صنع هذا الشىء المدمر. ومن هنا، يبدأ الصدام والتضاد بينه وبين السلطة، وبخاصة إذا كانت جذوره التربوية قد نمت فى مسارها الصحيح، بحيث بات هذا العالم يمتلك زاداً تربويًا يتسم بالحكمة والفطنة والذكاء.

وينبغى على التربية فى وجهها الإنسانى ان تؤكد أن الهوية الثقافية للدولة تنبع مع المدى التاريخى الذى عاشته وتراكم لديها، لذلك فالدول الحديثة هى التى من المفروض أن تبحث عن هويتها الثقافية، ومصر لها خصوصية ثقافية شديدة جدا باعتبار أن الشعب المصرى قد أبدع واحدة من أقدم الحضارات فى التاريخ، ولأن التراث الحضارى للشعب المصرى تراث عظيم، حيث يقدر ما تملكه مصر من متاحف اثار بنحو خمس التراث فى العالم، كما أن التفاعل الحضارى بين حضارة مصر والحضارات القديمة كان على مستوى عال، فلدينا إذن تراث قيم نفخر به، مما أعطى تلك الخصوصية للحضارة المصرية.

إن أعظم ما فى دور إنسانية التربية تأكيدها أهمية التنوع الفريد بين كل المؤسسات الدينية والثقافية والعلمية والفنية.. هذا الدور الذى تتعانق فيه سماحة الاديان.. ورحابة الفكر.. وتنوع الفنون.. واختلاف الرؤى، وبذلك تكون الثقافة جزءً مهمًا من مكونات الشعب ونسيجه اكتسبه عبر قرون طويلة، وهنا يأتى دور الواجهة الثقافية لتقديم زاد ثقافى حقيقى يتناسب مع دور الأمة وريادتها..، قبل ذلك مسئوليتها.

إن الرهان الثقافى مرتبط بإنسانية التربية، لأن التربية والثقافة يمثلان معًا السلاح الأمضى لإيجاد وعى يعيد الكرامة، ويواجه الهجمة الشرسة لتلك العولمة الماكرة التى تسعى فى ليل كئيب لمسح الهوية ومحو الذاكرة والتشكيك فى الذات، بالنسبة للدول النامية.

إن الدور الإبداعى للتربية، يمكن أن يضيف لثقافتنا رصيدا حيا من الابداع الجميل، يتوجب علينا اليوم أن ننشطه بكل الوسائل المتاحة للدولة. ويحتاج هذا الدور إلى تضافر كل الجهود لكسب الرهان: نكون أو لا نكون، فالانشغال بالدور الثقافى لمصر هو دور محتوم سواء رضينا به أم تمردنا عليه أم تفلسفنا حوله بحكم أننا أصحاب ثقافة إنسانية الدماء عربية القلب، كما ستبقى أشكاليتنا وربما عبقريتنا أن نضخ كل هذه الدماء عبر قلب ينبض بإحساس واحد منسجم، من خلال تحقيق التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة فى عصر العولمة[٦].

إن تحقيق التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة، يعنى -باختصار- أسلوبا ديمقراطيًا للحكم، ومنهجا ديمقراطيًا معيشيًا فى حياة الإنسان. ولكن، هناك عوامل عديدة تحول دون نمو البناء الديمقراطى فى عالمنا العربى، تتمثل فى الآتى:

(١) العوامل الداخلية، وتتمثل فى :

* وجود زعامات سياسية قوية، تتمتع بتأييد جماهيري واسع، أو حزبى قوى.
* تدعيم الشرعية الداخلية، عن طريق إشباع حاجات السكان الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة، مما يجعلهم يغضوا البصر عن تجاوزات الحاكم.
* إتسام الثقافة السائدة بقيم السلبية، والخضوع، والطاعة، والتاليه للسلطة الحاكمة.
* غياب الطبقة المتوسطة المؤثرة فى المجتمع، والتى تحفظ توازنه.
* فشل الأحزاب الحكومية، والمعارضة على السواء، فى تطوير آليات الممارسة الديمقراطية.

(٢) العوامل الإقليمية والدولية، وتتمثل فى:

* إستغلال إستمرارية الصراع العربى / الإسرائيلى، فى تبرير بعض الأنظمة الحاكمة للممارسات الشمولية التى تقوم بها، تحت دعوى وستار التصدى للعدو الإسرائيلى.
* لا تشغل مسألة فاعليات الديمقراطية والياتها، التى يترتب عليها جعل موضوع تداول السلطة أمراً واقعًا فى الدول العربية، إهتمام المسئولين السياسيين بسبب التخوف من نتائج تحقيق الديمقراطية ذاتها، التى قد تكون لها آثارها السلبية المباشرة على مصالحهم.

ورغم ما تقدم، يمكن ان تسهم التربية والثقافة معًا، فى تحقيق تداول السلطة، عن طريق إبراز أهمية إقامة تعددية سياسية، لها حريتها الكاملة فى إبداء الرأى، فى ظل الشرعية المعمول بها، دون أن تتجاوزها، بإدعاءات باطلة، ليس لها أساس من الصدق أو الحقيقة، بهدف تهييج الجماهير. إن المثقفين والتربويين -على حد سواء- فى الدول النامية والبلاد العربية على السواء، تقع على كاهلهم مسئولية تحقيق التحولات الإيجابية فى طريق التداول السلمى للسلطة، وخاصة أن البديل مرعب ومفزع، ويتمثل فى المزيد من العنف السياسى، الذى يمكن تحقيقه بسهولة بين شعوب هذه الدول والبلاد، التى تعانى من الإرتفاع الكثيف لنسبة الأمية، وعدم معرفة الأفكار التقدمية للإنفتاح عليها والإستفادة منها.